جامعة قناة السويس
كلية التجارة بالإسماعيلية
قسم المحاسبة والمراجعة

B17005

مدخل مقترح لاستخدام المراجعة الإدارية فى مجال التنبؤ بالأزمات المالية بقطاع التأمين مع دراسة تطبيقية

م١٦٥

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة

مقدمة من
وائل محمد أحمد عبد الوهاب

إشراف
الأستاذ الدكتور / مختار إسماعيل أبو شعيشع
أستاذ المراجعة
ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

٢٠٠٢ م

﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الأنعام الآية ٥٩)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د / يسرى أمين سامى (رئيساً)
أستاذ المراجعة
وعميد كلية التجارة بالسويس

أ.د / مختار إسماعيل أبو شعيشع (مشرفاً)
أستاذ المراجعة
وكيل الدراسات العليا بكلية التجارة بالإسماعيلية

أ.د / إبراهيم عبدالشهيد عبدالمقصود (عضواً)
زميل معهد التأمين القانونى بلندن
والعضو المنتدب للمجموعة العربية المصرية للتأمين

شكرا وتقديرا

إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين

الحمد لله الملك الحق المبين علام الغيوب غفار الذنوب أرسل رسله ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور من آمن به كان وليه كما قال سبحانه : (الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور) جعل العلم رسالة الرسل وسر بقاء الأمم وتقدمها وصلى الله وسلم على سيدنا محمد جعل العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة . قال صلى الله عليه وسلم . طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة .

ومن هذا المنهج الرباني والنبوي اتبعت كتاب الله وسنة نبيه وبدأت أبحث ولا أستطيع أن أعطي لله حق قدره إذ من علي بإتمام هذا البحث المتواضع لعله يكون مفتاحاً للخير فينفع الله به الأمة .

يتشرف الباحث اعترافاً بالجميل وفخراً واعتزازاً وإجلالاً أن يرفع اسمى آيات الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ الدكتور المبجل / **يسري أمين سامي** أستاذ المراجعة وعميد كلية التجارة بالسويس . لما منحني من عظيم العمل بتشريفه وتكرمه برئاسة لجنة المناقشة والحكم على البحث وتوجيهاته العظيمة ، وعلمه الوفير فجزاه الله عني خير الجزاء واجعل اللهم ذلك في ميزان حسناته .

كما يتوجه الباحث شكراً وتقديراً لأستاذه الجليل العالم والمعلم الأستاذ الدكتور / **مختار إسماعيل أبوشيشع** . أستاذ المراجعة ووكيل الدراسات العليا بكلية التجارة بالإسماعيلية .

فلطالما أعطى من وقته وجهده الكثير في سبيل رعاية وتوجيه أبنائه الباحثين فمهما يقدم الباحث من آيات الشكر فلن يستطيع أن يعطيه حقه وكفاه التكرم بالإشراف على الرسالة هذا كرم ودين لا يستطيع الباحث توفيته حقه وأتوجه إلى الله عز وجل بالدعاء أن يجزيه عني وعن كل الباحثين خيرا .

كما يتوجه الباحث بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / **إبراهيم عبد الشهيد عبد المقصود** زميل معهد التأمين القانونى بلندن والعضو المنتدب للمجموعة العربية المصرية للتأمين لتفضله بقبول الاشتراك والحكم على الرسالة وما أولاه الباحث من رعاية وعناية وتوجيهات وملاحظات علمية فكان لفيض علمه وتوجيهاته العلمية وسعة صدره عظيم الأثر فى إتمام هذا البحث جعله الله نبراسا وحفظه من كل سوء .

كما يتوجه الباحث بالشكر والتقدير **للمجموعة العربية المصرية للتأمين** (أساتذتى . أصدقائى . زملائى) بما أولته من إعطاء الباحث مادته البحثية وتذليل العقبات وفتح الباب أمام الباحث وحفظ الله كل هؤلاء .

كما يتوجه الباحث بالشكر **للهيئة المصرية للرقابة على التأمين** هذه المؤسسة رفيعة المستوى بما أسدته إليه من العلم والخبرة وتوفير كل مصدر لخدمة الباحث جعل الله هذا الصرح منبعا يفيض بالعلم الدائم .

ويتوجه الباحث شاكرا كل من أعانه أو ساعده بكلمة أو دعاء أو عطاء أو تسهيل للحصول على معلومة كان يعلمه أم لم يعلمه .

والله ولى التوفيق

الباحث

الإهداء

وراء كل عمل عظيم ما يدفعه للأمام وكانت دوافعى، أناس لا أستطيع أن أقدم لهم شيء سوى أنى أهديهم هذا العمل المتواضع

إلى الوالد المكافح المناضل الأسوة الحسنة — متعه الله بالصحة والعافية

وإلى الوالدة الحنونة منبع الحب — حفظها الله ورعاها

وإلى سندى ومصدر قوتى — أخوتي وأخواتى

وإلى زهور المستقبل وأمل الغد — محمود وأحمد ورنا ومى

إلى أساتذتى الكرام الذين ساهموا فى منحى المادة البحثية والإشراف والحكم على الرسالة وإلى كل من ساندنى بأى نوع من الجهد والمساعدة جزى الله الجميع عنى خير الجزاء

محتويـــات البحـــث

رقم الصفحة

مقدمة البحث ١

مشكلة البحث ٢

أهمية البحث ٤

أهداف البحث ٥

فروض البحث ٥

منهج البحث ٦

تقسيمات البحث ٧

الفصل الأول

الإطار الفكرى للمراجعة الإدارية فى ظل بيئة التشغيل الحالية ٨

المبحث الأول : تقييم الدراسات السابقة فى مجال البحث ١٠

المبحث الثانى : المراجعة الإدارية (المفهوم ــ الأهمية ــ الأنواع ــ المضمون) ٢٣

المبحث الثالث : المراجعة الإدارية وتفاعلها مع بيئة التشغيل الحالية ٤٠

الفصل الثانى

الدور المتوقع للمراجع الإدارى فى التنبؤ بالأزمات المالية بقطاع التأمين ٥٠

المبحث الأول : مفهوم وأبعاد وحدود التنبؤ بالأزمات المالية بقطاع التأمين ٥٢

المبحث الثانى : دراسة تحليلية للجوانب المختلفة لمشكلة التنبؤ بالأزمات المالية بقطاع التأمين ٦٣

المبحث الثالث : الدور المرتقب للمراجع الإدارى فى التنبؤ بالأزمات المالية بقطاع التأمين ٧٧

رقم الصفحة

الفصل الثالث

مدخل مقترح للمراجعة الإدارية فى التنبؤ بالأزمات المالية بقطاع التأمين ٨٩

المبحث الأول : السمات والخصائص المختلفة للنظام المالى بقطاع التأمين ٩١

المبحث الثانى : المتغيرات المالية والأسلوب الإحصائى المستخدم فى عملية التنبؤ ١٠٧

المبحث الثالث : تقرير نتائج المراجعة الإدارية للتنبؤ بالأزمات المالية بقطاع التأمين ١١٨

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية على قطاع التأمين ١٢٩

المبحث الأول : منهج الدراسة التطبيقية ١٣١

المبحث الثانى : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ١٤٤

خلاصة البحث والنتائج والتوصيات ١٦٥

أولاً : الخلاصة ١٦٦

ثانياً : النتائج ١٧٠

ثالثاً : التوصيات ١٧١

مراجـــع البحث ١٧٣

أولاً : المراجع العربية ١٧٤

ثانياً : المراجع الأجنبية ١٨١

ملاحق البحث

فهـــرس الجـــداول

رقم الجدول	البيـــــان	رقم الصفحة
١	حقوق المساهمين بقطاع التأمين المصرى عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠	٩٤
٢	حقوق حملة الوثائق لقطاع التأمينات العامة عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠	٩٥
٣	صافى الأقساط لقطاع التأمينات العامة عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠	٩٦
٤	صافى التعويضات المسددة لقطاع التأمينات العامة عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠	٩٧
٥	عمولات وتكاليف الإنتاج لقطاع التأمينات العامة عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠	٩٨
٦	استثمارات قطاع التأمينات العامة عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠	١٠٠
٧	مخصص الأخطار السارية لقطاع التأمينات عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠	١٠١
٨	مخصص التعويضات تحت التسوية عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠	١٠٢
٩	مخصص تقلبات معدلات الخسارة عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠	١٠٣
١٠	النسب المالية التنبؤية لنظام IRIS	١١٣
١١	تصنيف شركات عينة الدراسة	١٣٥
١٢	اختبار القدرة التمايزية لمتغيرات نموذج الوضع العام	١٤٥
١٣	اختبار القدرة التمايزية لمتغيرات نموذج الربحية	١٤٦
١٤	اختبار القدرة التمايزية لمتغيرات نموذج الضمان	١٤٧
١٥	اختبار القدرة التمايزية لمتغيرات نموذج السيولة	١٤٨
١٦	دقة التصنيف لنموذج الوضع المالى العام	١٤٨
١٧	دقة التصنيف لنموذج الربحية	١٤٩
١٨	دقة التصنيف لنموذج الضمان	١٥٠
١٩	دقة التصنيف لنموذج السيولة	١٥٠
٢٠	دقة التصنيف للجوانب المالية الأربعة	١٥١
٢١	قيمة معامل الارتباط للجوانب المالية الأربعة	١٥٢
٢٢	اختبار معنوية دالة التمايز للجوانب المالية الأربعة	١٥٢
٢٣	مقارنة بين أهمية كل معيار طبقاً للتصنيف الأحادى وطبقاً لدرجة الارتباط بدالة المعايير المعيارية	١٥٣
٢٤	معاملات دالتى التصنيف لفيشر للجوانب المالية الأربعة	١٥٥
٢٥	مراكز المجموعات للجوانب المالية الأربعة	١٥٦

رقم الجدول	البيـــــان	رقم الصفحة
٢٦	المساهمة النسبية للأزمات المالية على الوضع المالى العام	١٥٧
٢٧	التصنيف الفعلى لعينة الاختبار	١٥٨
٢٨	اختبار القدرة التنبؤية لنموذج الوضع المالى العام	١٥٩
٢٩	اختبار القدرة التنبؤية لنموذج الربحية	١٥٩
٣٠	اختبار القدرة التنبؤية لنموذج الضمان	١٦٠
٣١	اختبار القدرة التنبؤية لنموذج السيولة	١٦٠
٣٢	عدد الشركات الناجحة والفاشلة فى الجوانب المالية الأربعة	١٦٤
٣٣	تحليل الوضع المالى والأزمات المالية المتوقعة بشركات التأمين المصرية	١٦٤

مقدمة البحث

أولاً: مشكله البحث

نالت الأزمات المالية من الفكر الإدارى والمحاسبى والرقابى كثير من الاهتمام ، حيث تناول كثير من الباحثين الأزمة سواء فيما يتعلق بمفهومها ، أنواعها ، مراحلها ،العوامل التى تؤثر عليها ، وذلك لإمكانية وضع منهج للتعامل مع تلك الأزمات .

وينتج عن الأزمة فقد للتوازن ، زيادة فى الضغط ، هذا فضلاً عن القلق لمتخذ القرار سواء فيما يتعلق بوقوع الأزمة نفسها أو فى الوقت المتاح لمواجهتها أو فيما يتعلق بالتكاليف والخسائر التى تكون مصاحبه لها .

عادة ما تقوم الشركات التى تتعرض لأزمات مالية بمجموعة من الأخطاء ، ومنها فقد السيطرة ، عدم القدرة على اتخاذ الإجراءات السريعة ، فقد التوازن وفقد السيطرة على العاملين مما يؤدى إلى عدم القدرة على احتواء هذه الأزمة وتطور حدتها لتصل لمرحلة الكارثة ، وهى المرحلة التى تخشى كل منشأة من الوصول إليها .

وليس معنى وقوع الأزمة حدوث الفشل المالى ، ولكن قد تكون هناك بدائل أخرى ، تتوقف بشكل أساسى على المرونة المالية للشركة ، حيث كانت معظم الاتجاهات تهتم بتصنيف الشركات إما إلى ناجحة أو فاشلة ، ويعنى هذا الاهتمام بمرحلة الأزمة بعد أن تتفاقم حدتها وتصل إلى مراحل متقدمة ، ثم التفكير فى اتخاذ الإجراءات التصحيحية ، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه مرحلة الرقابة اللاحقة .

ويعد من الأفضل أن يكون الاهتمام بمرحلة الأزمة بدلا من الانتظار حتى وقوع الكارثة ، حيث أن الأزمة تعتبر بمثابة إنذار مبكر لوقوع الكارثة ، فليس من المهم أن يتم تصنيف المنشآت إلى ناجحة وفاشلة ، ولكن المهم هو الحفاظ على استمرار نجاح هذه المنشآت والتنبؤ بأى أزمات قد تؤثر على هذه الاستمرارية .

وتعتبر المراجعة الإدارية مدخل معاصر فى المراجعة ، يتميز بالفحص والتحليل الانتقادى المنظم وتقييم الهيكل التنظيمى للمنشأة من خطط ، سياسات ، أساليب ، إجراءات ، أنظمة ، إمكانيات مادية وبشرية ، وذلك على مستوى المنشأة ككل أو جزء منها باستخدام أساليب جديده بهدف توجيه الإدارة نحو مواطن الضعف لعلاجها ومواطن القوة لتنميتها وذلك لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة للمنشأة .

وكان لعجز المراجعة المالية فى تلبية احتياجات المستخدمين الدور الأكبر فى وجود وظهور المراجعه الإداريه كأسلوب لتلبيه احتياجات المستخدمين فى تقييم كفاءة الإداره وتحقيق الكفاءة والفاعلية للوحدات الاقتصادية واستمرار نجاحها ، وتعتبر الأزمات المالية أحد أهم المعوقات التى قد تحول دون تحقيق هذا الهدف .

وحيث أن قطاع التأمين من أهم قطاعات الاقتصاد القومى أو كما يطلق عليه القطاع الثالث من مثلث الاقتصاد القومى، والذى يمثل دعامة هامة سواء فيما يتعلق بالاستثمارات لبناء هياكل إنتاجية جديدة أو ما يتم دفعه من التعويضات للحفاظ على الهياكل الإنتاجية القائمة ، فكان لابد من الاهتمام بخلق سوق تأمينى يتسم بالقوة عن طريق وضع أساس جيد للتنبؤ بالأزمات المالية بشكل مبكر .

ومما لاشك فيه أن الأزمات المالية التى قد يواجهها هذا القطاع لن تؤثر فقط على شركات التامين ولكن سوف يمتد آثارها لتشمل الاقتصاد القومى كله ، وذلك نظرا لطبيعة هذا القطاع والذى يعتمد بشكل كبير على ثقة المتعاملين معه ، وأن أى خلل بأى خلية به سوف يمتد آثارها إلى باقى القطاع ، وكذلك انه يمثل دعامة هامة لباقى جوانب الاقتصاد القومى نظراً للاعتماد عليه بشكل كبير فى إعادة بناء كثير من الهياكل الإنتاجية التى تعرضت لمخاطر معينة نتج عنها أزمات شديدة ، وكانت شركات التأمين هى الوسيلة لعلاج تلك الأزمات .

والسؤال الذى يطرح نفسه ما هو الحال بالنسبة للأزمات المالية التى تواجهها شركات التأمين ذاتها وكيفية السيطرة عليها ومواجهتها لحماية تلك الشركات أو بمعنى آخر حماية الاقتصاد القومى ككل ؟

فعدم وجود نظام واضح ومتكامل يساعد إدارة تلك الشركات ، وكذلك الهيئات الرقابية على مواجهة تلك الأزمات سوف يترتب عليه نتائج شديدة الخطورة.

وبناء على ما سبق تتلخص مشكلة البحث فيما يلى :

١ - هل محور الاهتمام الحالى للمراجع الإدارى أن يوفر أساس جيد للتنبؤ بالأزمات المالية كأساس لوجود منشآت تأمين قوية ؟

٢ - كيف يمكن باستخدام الأساليب الكمية كأداة من أدوات المراجعة الإدارية التنبؤ بالأزمات المالية بقطاع التأمين قبل حدوثها بفترة كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بأقل تكاليف ممكنة ؟ وما هو حدود هذا التنبؤ ؟

ثانياً : أهمية البحث

١ - توفير أساس جيد للإنذار المبكر عن وجود أزمات مالية متوقعه مستقبلاً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية فى الوقت الملائم .

٢ - مواجهة الاعتقاد السائد بعدم قدرة إدارة المنشآت بالتنبؤ بالأزمات المالية ، وأن معظم هذه الأزمات تحدث فجأة ولا يمكن التكهن بها ، على الرغم من أن هناك جانب كبير من هذه الأزمات يمكن التنبؤ بها ، والذى يتطلب ضرورة تحديد طبيعة وأنواع تلك الأزمات وحدود عمليه التنبؤ هذه .

٣ - يفيد التنبؤ مجموعة كبيرة من المستفيدين : فبجانب الإدارة يسعى كل من المستثمرون ، المقرضون ، العاملون ، الهيئات العمالية وأطراف أخرى كثيرة فى التنبؤ المبكر لأى أزمات مالية قد تتعرض لها المنشآت محل الاهتمام .

٤ – يساعد التنبؤ بالأزمات المالية على تقليل فجوة التوقع لمستخدمي المراجعة الإدارية ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الفجوة مرنة وتتغير مع الزمن .

٥ – وتبرز أهمية البحث بشكل أساسي في مجال التطبيق لما يلي:

أ) تعد شركات التأمين مراكز استثمار ضخمة بما يتجمع لديها من أموال كبيرة .

ب) تمثل شركات التأمين أحد أهم الوسائل التي لجأت إليها المنشآت لإدارة الأخطار المتوقع حدوثها مستقبلاً والتي قد يترتب وقوع أزمات ماليه معينه .

ثالثاً : هدف البحث

١ – تطوير الأساليب والوسائل الحالية للمراجعة الإدارية واستخدامها بشكل متكامل للتنبؤ بالأزمات المالية التي تواجهها المنشآت قبل وقوعها بفترة كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٢ – إعداد مدخل كمي كأداة من أدوات المراجعة الإدارية يساعد في التنبؤ بالأزمات المالية بشركات التأمين .

٣ – تطبيق النظام المقترح على قطاع التأمين للتحقق من كفاءة وفاعلية المراجعة الإدارية في التنبؤ بالأزمات المالية بشركات التأمين .

رابعاً : فروض البحث

١ – قصور الأساليب والنماذج الحالية في المراجعة الإدارية للتنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها بفترة كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية .

٢ – إمكانية الوصول إلى مدخل مقترح يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الإدارية في مجال التنبؤ بالأزمات المالية .

٣ – تطبيق المدخل المقترح على قطاع التأمين سيؤدي إلى كفاءة التنبؤ بالأزمات المالية لشركات القطاع .